عبد الرازق شقلوف: دراسة تاريخية تحليلية لمسيرة وطنية في مرحلة ما بعد الاستقلال الليبي (1951–1969)

د/ أحمد رجب فرج*
قسم التاريخ، كلية الآداب ، جامعة طبرق ، ليبيا
ahmad_oamer@tu.edu.ly
تاريخ الارسال 2025/12/12م تاريخ القبول 2026/1/3م

Abdul Razzaq Shaghlouf: A Historical and Analytical Study of a National Career in the Post-Libyan Independence Period (1951–1969)

D: Ahmed Ragab Farag

Abstract (English):
This study examines the national career of Abdul Razzaq Shaglouf and his role in Libyan public life during the post-independence period (1951–1969), analyzing his contributions to the formation of modern Libyan state institutions within their political and historical context.
Keywords: The Monarchical Period in Libya, Abdulrazzaq Shaklouf, Libyan Independence, Political Elite, State-Building, Constitutional System, Political Activity.

الملخص :
تتناول الدراسة مسيرة عبد الرازق شقلوف ودوره في الحياة الوطنية الليبية خلال مرحلة ما بعد الاستقلال (1951–1969)، مع تحليل إسهاماته في بناء مؤسسات الدولة الليبية الحديثة في سياقها السياسي والتاريخي
الكلمات المفتاحية:
الفترة الملكية في ليبيا، عبد الرازق شقلوف، الاستقلال الليبي، النخبة السياسية، بناء الدولة، النظام الدستوري، العمل السياسي.

((المقدمة))

تُعد الفترة الملكية في ليبيا (1951–1969) مرحلة تأسيسية حاسمة في تاريخ الدولة الليبية الحديثة، حيث شهدت قيام أول نظام سياسي دستوري تحت حكم الملك إدريس

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

السنوسي. في خضم هذه التحولات الكبرى، برزت شخصيات سياسية حاولت أن تجد لها موطئ قدم بين الولاءات المحلية ومتطلبات بناء الدولة الحديثة. ومن بين هذه الشخصيات البارزة، يأتي عبد الرازق شقلوف كواحد من أكثر السياسيين إثارة للجدل والاهتمام.

تمثل هذه الدراسة محاولة لإعادة قراءة مسيرة شقلوف السياسية من خلال الوثائق التاريخية، وخاصة تلك الصادرة عن القنصلية الأمريكية في بنغازي خلال الخمسينيات، والتي تكشف عن تفاصيل دقيقة لمواقفه وتحولاته السياسية. تهدف الدراسة إلى تحليل دوره في المشهد السياسي الليبي خلال العقد الأول من الاستقلال، وفهم كيفية موازنته بين المبادئ الوطنية والضرورات العملية في مرحلة تأسيس الدولة.

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها لا تقتصر على سرد الأحداث، بل تحاول فهم الآليات التي حكمت العمل السياسي في ليبيا ما بعد الاستقلال، من خلال نموذج سياسي جمع بين خلفية المقاومة ضد الاستعمار والمشاركة في تأسيس مؤسسات الدولة الحديثة. كما تسلط الضوء على التفاعل بين العوامل الشخصية والضغوط الخارجية والاعتبارات المحلية في تشكيل القرار السياسي.

اولاً- النشأة والتعليم المبكر:

وُلد عبد الرازق شقلوف في مدينة درنة عام 1914، في فترة كانت ليبيا تعاني فيها من وطأة الاستعمار الإيطالي. فقد والده في سن مبكرة، فتحملت والدته مسؤولية تربيته، وهو ما قد يفسر جزءًا من شخصيته المستقلة والطموحة. تلقى تعليمه الأولي في كتّاب المرغني، ثم انتقل إلى المدارس الإيطالية حيث أتم المرحلة المتوسط{1}.

في عام 1932، اجتاز شقلوف امتحان إجازة المدرسين في بنغازي، ليعمل بعدها مدرسًا للغة العربية في أجدابيا، ثم في الكفرة وسلوق. وقد كان لعمله في هذه المناطق النائية أثر بالغ في تكوين وعيه الوطني، حيث اطلع مباشرة على أوضاع السكان تحت الاستعمار الإيطالي. في الكفرة، أسس أول مدرسة حديثة، مما يدل على سعيه المبكر للإصلاح التعليمي والتنموي{2}.

خلال هذه الفترة، شكل لقاؤه بعمر فخري ومجلة "ليبيا المصورة" نقطة تحول في تطور وعيه السياسي. كما كانت زيارته لمعرض روما الدولي فرصة لتوسيع مداركه الفكرية والاطلاع على التيارات السياسية العالمية هذه التجارب المبكرة ساهمت في

صقل شخصيته كقائد وطني ومفكر، وهيأت له الطريق للمشاركة الفاعلة في الحركة الوطنية الليبية{3}.

ثانيًا- النشاط الوطني ومقاومة الاستعمار:

انخرط شقلوف في المقاومة الوطنية ضد الاستعمار الإيطالي في مرحلة مبكرة من حياته. التحق بمعسكر المجاهدين في دور الفضيل بو عمر، حيث تعرف على الشيخ عمر المختار وعدد من قادة المقاومة البارزين{3} رغم صغر سنه نسبيًا، تميز بشجاعة نادرة حيث عمل كفدائي خلف خطوط القوات الإيطالية بالتعاون مع الجيش البريطاني{4}.

أثناء إحدى المهام، أصيب شقلوف بجروح خطيرة نقل على إثرها للعلاج في مستشفى بالإسكندرية، ثم انتقل إلى السودان لإكمال علاجه وكانت فترة النقاهة هذه فرصة له للتعرف على عدد من الشخصيات الفكرية والسياسية البارزة، مثل عباس محمود العقاد وعلي المكاوي، مما أثرى رصيده الثقافي وساعده في توسيع شبكة علاقاته{5}.

اكتسب شقلوف خلال هذه الفترة ثقة البريطانيين، الذين رأوا فيه شخصية واعدة يمكن الاعتماد عليها في مرحلة ما بعد الحرب هذه الثقة ستمكنه لاحقًا من لعب أدوار سياسية مهمة، رغم أنها ستكون أيضًا مصدرًا لانتقادات بعض خصومه السياسيين الذين اتهموه بالتعاون مع القوى الأجنبية تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها لا تقتصر على سرد الأحداث، بل تحاول فهم الآليات التي حكمت العمل السياسي في ليبيا ما بعد الاستقلال، من خلال نموذج سياسي جمع بين خلفية المقاومة ضد الاستعمار والمشاركة في تأسيس مؤسسات الدولة الحديثة كما تسلط الضوء على التفاعل بين العوامل الشخصية والضغوط الخارجية والاعتبارات المحلية في تشكيل القرار السياسي{6}.

ثالثًا- النشاط السياسي والثقافي:

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، عاد شقلوف إلى درنة حيث انخرط في العمل السياسي المنظم. في ديسمبر 1944، انضم إلى جمعية عمر المختار وأصبح رئيسًا للرابطة الشبابية التابعة لها، والتي ضمت نحو 250 عضوًا في هذا الإطار، عمل على تدريب كوادر سياسية وإدارية، مما يدل على إدراكه المبكر لأهمية بناء القدرات المحلية في مرحلة ما بعد الاستقلال{7}.

في عام 1949، سافر شقلوف إلى مصر بدعم من جامعة الدول العربية، في مهمة تهدف إلى تعزيز الدعم العربي لقضية استقلال ليبيا{16}. خلال إقامته في القاهرة، التقى بعدد من القادة العرب والمفكرين، وساهم في تعزيز شبكة علاقاته الدولية هذه الشبكة من العلاقات ستثبت فائدتها لاحقًا عندما شارك في الوفد الليبي إلى الأمم المتحدة، حيث لعب دورًا محوريًا في التصويت ضد مشروع "بيفن-سفورزا" الذي كان يقترح تقسيم ليبيا إلى مناطق نفوذ بين الدول الكبرى{8}.

ساهمت جهوده في الأمم المتحدة بشكل مباشر في تأمين استقلال ليبيا كدولة موحدة ذات سيادة، وهو ما يعكس فهمه العميق للدبلوماسية الدولية وقدرته على المناورة في المحافل الدولية لصالح القضية الليبية{9}.

رابعًا- المشاركة السياسية بعد الاستقلال:

بعد إعلان استقلال ليبيا في 24 ديسمبر 1951، دخل شقلوف المعترك السياسي بشكل رسمي انتخب عضوًا في البرلمان البرقاوي ثم في البرلمان الليبي الوطني، حيث برز كواحد من أكثر النواب نشاطًا وتميزًا في مؤتمر بحيرة سكسس عام 1952، قاد هجومًا شرسًا على بشير السعداوي وحزب المؤتمر الوطني المنحل، متهمًا إياهم بالسعي لتقسيم ليبيا عبر تبني النظام الفيدرالي{10}.

الوثائق الأمريكية تكشف أن شقلوف، رغم كونه منتخبًا عن درنة حيث كانت المشاعر المعارضة للحكومة قوية، بدأ يتحول تدريجيًا من موقع المعارضة إلى التعاون مع الحكومة المركزية وتشير مذكرة القنصلية الأمريكية بتاريخ 12 يناير 1952 إلى أن شقلوف أبدى استعداده للتعاون مع الحكومة، معتبرًا أن تحقيق الوحدة الوطنية أهم من الخلافات السياسية السابقة{11}.

خامسًا- الوثائق الأمريكية ودوره في الدولة:

تكشف الوثائق الصادرة عن القنصلية الأمريكية في بنغازي تفاصيل دقيقة عن أدوار شقلوف السياسية وعلاقته بمراكز القوى في الدولة الليبية الفتية فمذكرة الساقزلي المؤرخة في 21 يناير 1952 توضح كيف تم رفع المراقبة البوليسية عن أعضاء الجمعية الوطنية المنحلة بعد مصالحة تاريخية بين شقلوف والوالي الساقزلي{12}.

وتكشف هذه الوثيقة المهمة أن المصالحة بين الرجلين اعتمدت على روابط عائلية **(زوجة الساقزلي كانت عمة زوجة شقلوف)**، مما يسلط الضوء على دور العلاقات الاجتماعية والعائلية في تشكيل التحالفات السياسية في ليبيا ما بعد الاستقلال كما نقل

الساقزلي عن الملك إدريس ثقته في شقلوف، لكنه أيضًا انتقد "سذاجته السياسية" التي تجعله عرضة للاستغلال من قبل الآخرين{13}.

وثيقة أخرى مؤرخة في 15 يناير 1951 تكشف عن تحول جذري في مواقف شقلوف تجاه القوى الغربية فبعد أن كان معاديًا للمساعدات الخارجية ويدعو للاعتماد على العالم العربي، أصبح يؤيد بقوة التعاون مع الولايات المتحدة وبريطانيا، معترفًا بأن ليبيا "تحتاج إلى مساعدات خارجية وفنية ومالية{30}.هذا التحول، كما يصفه الدبلوماسي الأمريكي رايس، كان مزيجًا من البراغماتية الوطنية والضغوط المالية الشخصية{14}.

سادسًا- الاستقالة من البرلمان وتولي المناصب الحكومية:

في تطور مفاجئ، قدم شقلوف استقالته من البرلمان في أغسطس 1952 ليتولى منصبًا رفيعًا في وزارة المالية الفيدرالية هذا القرار، كما تكشف الوثائق الأمريكية، أثار أزمة سياسية في درنة، حيث انقسم الرأي العام بين مؤيدين للقرار باعتباره فرصة لشقلوف لخدمة البلاد على نطاق أوسع، ومعارضين رأوا فيه "خيانة" للمبادئ التي انتخب على أساسها{15}.

الوثيقة الأمريكية المؤرخة في 7 أكتوبر 1952 تصف بدقة الانقسام الذي حدث في درنة "مجموعة استمرت في تأييد شقلوف والمجموعة الأخرى التي كان يقودها عبد الحميد بن حليم اتهمت شقلوف بالانقلاب وبأنه باع نفسه للحكومة والإمبرياليين كما تكشف الوثيقة عن ظهور شعارات مناهضة للملك والحكومة على جدران درنة، ورد فعل السلطات الأمنية المفرط الذي وصفته بـ"أسبوع من الإرهاب{16}.

رغم هذه الأزمة، استطاع شقلوف أن يثبت جدارته في المنصب الجديد، حيث لعب دورًا محوريًا في وضع الأسس المالية للدولة الليبية الحديثة وتشير الوثائق إلى أنه شارك بشكل فعال في صياغة قانون المصارف لعام 1963، كما ساهم في وضع السياسات الاقتصادية التي مهدت لمرحلة النمو التي شهدتها ليبيا في النصف الثاني من الستينيات{17}.

سابعًا - الطموحات الوزارية والإخفاقات:

بحلول عام 1959، بدأ شقلوف يطمح إلى منصب أكبر، وهو رئاسة الوزراء الوثائق الأمريكية تكشف أنه بدأ ينشر إشاعات عن أن الملك عرض عليه المنصب، وأنه سيتولى المهمة بعد إقرار الميزانية لكن هذه الطموحات اصطدمت بتحالفات داخل

القصر الملكي، حيث عمل علي الساحلي، رئيس الديوان الملكي الجديد، على إبعاده{18}.

الوثيقة المؤرخة في 17 مارس 1959 تصف بالتفصيل كيف منع الساحلي شقلوف من مقابلة الملك، مستخدمًا اتهامات أخلاقية (تعاطي الخمر) لإبعاده فقط بعد وساطة عبد الله عابد السنوسي واللواء يقويطين، سمح لشقلوف بمقابلة الملك، حيث تم توبيخه على سلوكه هذه الحادثة تكشف عن الصراعات الخفية داخل النخبة الحاكمة، واستخدام السمعة كسلاح سياسي{19}.

رغم هذا الإخفاق، تشير الوثائق إلى أن شقلوف ظل شخصية مؤثرة في المشهد السياسي الليبي حتى نهاية العهد الملكي فقد جمع بين المنصب الرسمي كوكيل لوزارة المالية، وتأثيره السياسي في برقة، مما جعله أحد أبرز وجوه النظام الملكي في سنواته الأخيرة{20}.

التحليل السياسي والاجتماعي لمسيرته:

تمثل مسيرة عبد الرازق شقلوف نموذجًا مميزًا للسياسي "ما بعد الاستقلال" الذي حاول أن يوازن بين المبادئ الوطنية والضرورات العملية لبناء الدولة الحديثة من خلال تحليل وثائق القنصلية الأمريكية، يمكننا تحديد عدة سمات رئيسية في شخصيته السياسية:

أولاً: البراغماتية الواعية، حيث أظهر شقلوف قدرة ملحوظة على التكيف مع المتغيرات السياسية دون التخلي كليًا عن مبادئه تحوله من معارض للحكومة إلى متعاون معها، ومن رافض للمساعدات الغربية إلى مؤيد لها، لم يكن مجرد انتهازية كما اتهمه البعض، بل كان -على الأقل جزئيًا- استجابة لتغير الظروف واحتياجات الدولة الفتية{21}.

ثانيًا: الاعتماد على الشبكات الاجتماعية، حيث استفاد شقلوف بشكل كبير من علاقاته العائلية (مع الساقزلي) وصداقاته الشخصية (مع الملك إدريس) لتثبيت موقعه السياسي هذه السمة كانت مشتركة بين معظم النخب السياسية في ليبيا ما بعد الاستقلال، مما يعكس طبيعة المجتمع الليبي الذي يجمع بين الحداثة والتقاليد{22}.

ثالثًا: الفجوة بين الصورة الذاتية والإدراك الخارجي. بينما كان شقلوف يصور نفسه كوطني مخلص مستعد للتضحية من أجل بلاده، رأته بعض الجهات الأجنبية (كما تكشف الوثائق الأمريكية) كسياسي غير مستقر المواقف، يخلط بين "حب النفس والوطنية" حسب تعبير الدبلوماسي الأمريكي رايس{23}.

(الخاتمة)

عبرت مسيرة عبد الرازق شقلوف السياسية عن تعقيدات مرحلة ما بعد الاستقلال في ليبيا، حيث تفاعلت عوامل متعددة في تشكيل القرار السياسي: الضغوط الخارجية، والولاءات المحلية، والاعتبارات الشخصية، والمبادئ الوطنية تكشف الوثائق الأمريكية أن شقلوف، رغم كل انتقادات تقلبه السياسي، ظل شخصية وطنية بامتياز، ساهمت في تأسيس الدولة الليبية الحديثة بأدوار متعددة: كمقاوم للاستعمار، وكناشط سياسي، وكبرلماني.

دراسة مسيرة شقلوف تقدم لنا عدة دروس مستفادة حول طبيعة السياسة في الدول حديثة الاستقلال: أهمية المرونة السياسية دون التخلي عن الثوابت الوطنية، ودور العلاقات الشخصية في صنع التحالفات السياسية، وخطورة الفجوة بين النخب السياسية والقواعد الشعبية التي تمثلها. كما تثير تساؤلات مهمة حول حدود البراغماتية السياسية، ومتى تتحول من ضرورة عملية إلى تنازل عن المبادئ تبقى شخصية شقلوف، كما تكشفها هذه الوثائق، نموذجًا مثيرًا للاهتمام في التاريخ السياسي الليبي، يجسد بصدق تناقضات مرحلة التأسيس والبحث عن هوية وطنية في ظل ظروف داخلية وإقليمية ودولية بالغة التعقيد.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

((الهوامش))

1- الملك إدريس السنوسي، تاريخ ليبيا الحديث 1951–1969، طرابلس: دار النهضة، 1985، ص. 12.

2- مذكرة القنصلية الأمريكية ببنغازي، 15 يناير 1951، الأرشيف الوطني الأمريكي، بنغازي.

3- تحليل تاريخي لوثائق القنصلية الأمريكية حول ليبيا بعد الاستقلال، تقرير داخلي، 1952.

4- أحمد عبد السلام، درنة خلال العهد الإيطالي، القاهرة: دار الفكر العربي، 1978، ص. 45.

5- عبد الله القنطاوي، التعليم في ليبيا خلال الاحتلال الإيطالي، بنغازي: مطبعة الحرية، 1969، ص. 102.

6- مذكرة تعليمية رسمية، وزارة المعارف الليبية، 1932، الأرشيف الوطني.
7- محمد الشيباني، الإصلاح التعليمي في الكفرة وسلوق، مجلة الدراسات الليبية، العدد 5، 1960، ص. 33–35.
8- لقاءات عبد الرازق شقلوف مع مجلة "ليبيا المصورة"، القاهرة، 1936.
9- تقارير معسكر المجاهدين، دور الفضيل بو عمر، 1942، الأرشيف العسكري الليبي.
10- مذكرة سرية من القوات البريطانية، 1943، الأرشيف العسكري البريطاني.
11- تقرير جامعة الدول العربية عن بعثة دعم استقلال ليبيا، القاهرة، 1949
12- تقرير متابعة التصويت ضد مشروع "بيفن-سفورزا"، الأمم المتحدة، 1950
13- مذكرة القنصلية الأمريكية حول شقلوف، بنغازي، يناير 1952.
14- مذكرة القنصلية الأمريكية، 15 يناير 1951.
15- مذكرة القنصلية الأمريكية، أغسطس 1952، بنغازي.
16- تقرير حول الرأي العام في درنة، الأرشيف الوطني الليبي، 1952.
17- مذكرة القنصلية الأمريكية، 7 أكتوبر 1952، بنغازي.
18- مذكرة دبلوماسية، القنصلية الأمريكية، بنغازي، 1952.
19- وثائق القنصلية الأمريكية حول مرحلة ما بعد الاستقلال، 1952–1960.
20-الملك إدريس السنوسي، تاريخ ليبيا الحديث 1951–1969، طرابلس: دار النهضة، 1985، ص. 12.
21- أحمد عبد السلام، درنة خلال العهد الإيطالي، القاهرة: دار الفكر العربي، 1978، ص. 45.
22- عبد الله القنطاوي، التعليم في ليبيا خلال الاحتلال الإيطالي، بنغازي: مطبعة الحرية، 1969، ص. 102.
23- محمد الشيباني، "الإصلاح التعليمي في الكفرة وسلوق"، مجلة الدراسات الليبية، العدد 5، 1960، ص. 33–35

ملاحق :

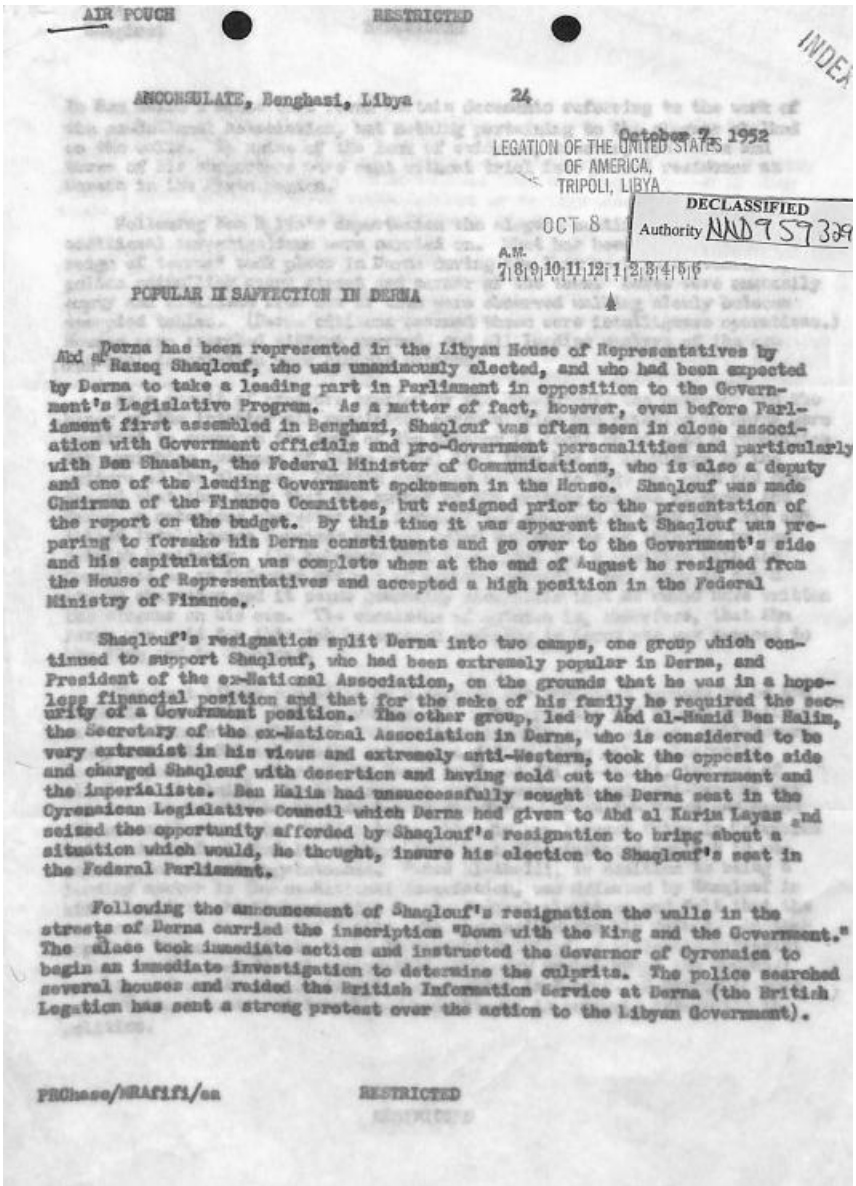

AIR POUCH RESTRICTED

INDEX

ANCONSULATE, Benghazi, Libya 24

October 7, 1952

LEGATION OF THE UNITED STATES OF AMERICA, TRIPOLI, LIBYA

DECLASSIFIED Authority NND 959309

OCT 8

A.M. 7 8 9 10 11 12 1 2 3 4 5 6

POPULAR DISAFFECTION IN DERNA

Derna has been represented in the Libyan House of Representatives by Abd al-Raseq Shaqlouf, who was unanimously elected, and who had been expected by Derna to take a leading part in Parliament in opposition to the Government's Legislative Program. As a matter of fact, however, even before Parliament first assembled in Benghazi, Shaqlouf was often seen in close association with Government officials and pro-Government personalities and particularly with Ben Shaaban, the Federal Minister of Communications, who is also a deputy and one of the leading Government spokesmen in the House. Shaqlouf was made Chairman of the Finance Committee, but resigned prior to the presentation of the report on the budget. By this time it was apparent that Shaqlouf was preparing to forsake his Derna constituents and go over to the Government's side and his capitulation was complete when at the end of August he resigned from the House of Representatives and accepted a high position in the Federal Ministry of Finance.

Shaqlouf's resignation split Derna into two camps, one group which continued to support Shaqlouf, who had been extremely popular in Derna, and President of the ex-National Association, on the grounds that he was in a hopeless financial position and that for the sake of his family he required the security of a Government position. The other group, led by Abd al-Hamid Ben Halim, the Secretary of the ex-National Association in Derna, who is considered to be very extremist in his views and extremely anti-Western, took the opposite side and charged Shaqlouf with desertion and having sold out to the Government and the imperialists. Ben Halim had unsuccessfully sought the Derna seat in the Cyrenaican Legislative Council which Derna had given to Abd al Karim Layas and seized the opportunity afforded by Shaqlouf's resignation to bring about a situation which would, he thought, insure his election to Shaqlouf's seat in the Federal Parliament.

Following the announcement of Shaqlouf's resignation the walls in the streets of Derna carried the inscription "Down with the King and the Government." The Qaimaqam took immediate action and instructed the Governor of Cyrenaica to begin an immediate investigation to determine the culprits. The police searched several houses and raided the British Information Service at Derna (the British Legation has sent a strong protest over the action to the Libyan Government).

PRChase/MRAfifi/aa RESTRICTED

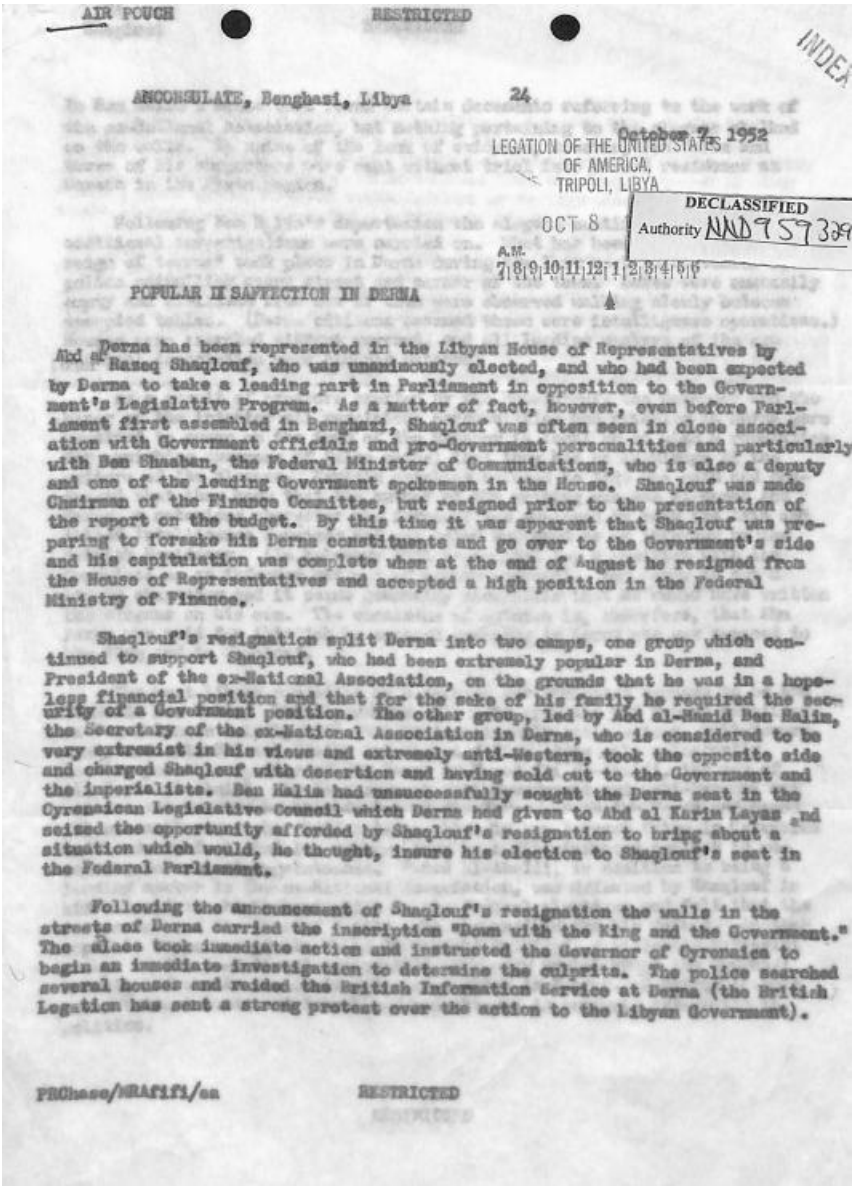

AIR POUCH RESTRICTED

INDEX

ANCONSULATE, Benghasi, Libya 24

October 7, 1952

LEGATION OF THE UNITED STATES OF AMERICA, TRIPOLI, LIBYA

DECLASSIFIED Authority NND 959389

OCT 8

A.M. 7 8 9 10 11 12 1 2 3 4 5 6

POPULAR DISSATISFACTION IN DERNA

Abd al-Raseq Shaqlouf, who was unanimously elected, and who had been expected by Derna to take a leading part in Parliament in opposition to the Government's Legislative Program. As a matter of fact, however, even before Parliament first assembled in Benghazi, Shaqlouf was often seen in close association with Government officials and pro-Government personalities and particularly with Ben Shaaban, the Federal Minister of Communications, who is also a deputy and one of the leading Government spokesmen in the House. Shaqlouf was made Chairman of the Finance Committee, but resigned prior to the presentation of the report on the budget. By this time it was apparent that Shaqlouf was preparing to forsake his Derna constituents and go over to the Government's side and his capitulation was complete when at the end of August he resigned from the House of Representatives and accepted a high position in the Federal Ministry of Finance.

Derna has been represented in the Libyan House of Representatives by

Shaqlouf's resignation split Derna into two camps, one group which continued to support Shaqlouf, who had been extremely popular in Derna, and President of the ex-National Association, on the grounds that he was in a hopeless financial position and that for the sake of his family he required the security of a Government position. The other group, led by Abd al-Hamid Ben Halim, the Secretary of the ex-National Association in Derna, who is considered to be very extremist in his views and extremely anti-Western, took the opposite side and charged Shaqlouf with desertion and having sold out to the Government and the imperialists. Ben Halim had unsuccessfully sought the Derna seat in the Cyrenaican Legislative Council which Derna had given to Abd al Karim Layas and seized the opportunity afforded by Shaqlouf's resignation to bring about a situation which would, he thought, insure his election to Shaqlouf's seat in the Federal Parliament.

Following the announcement of Shaqlouf's resignation the walls in the streets of Derna carried the inscription "Down with the King and the Government." The Palace took immediate action and instructed the Governor of Cyrenaica to begin an immediate investigation to determine the culprits. The police searched several houses and raided the British Information Service at Derna (the British Legation has sent a strong protest over the action to the Libyan Government).

PRChase/MRAfifi/aa RESTRICTED

Benghazi RESTRICTED

In Ben Halim's house were found certain documents referring to the work of the ex-National Association, but nothing pertaining to the slogans chalked on the walls. In spite of the lack of evidence, however, Ben Halim and three of his supporters were sent without trial into forced residence at Marada in the Sirte region.

Following Ben Halim's deportation the slogans continued to appear and additional investigations were carried on. What has been described as "a reign of terror" took place in Derna during the last week in September with police patrolling every street and corner of the town. Cafes were unusually empty and civilians from out of town were observed walking slowly between occupied tables. (Derna citizens assumed these were intelligence operatives.) Houses were searched without warrant, and all leading members of the ex-National Association were closely watched.

As a result of pressure exerted by the Mutasarref, the Governor and the Nazer of the Interior all suspicious personalities and notables in Derna were required to swear on the tomb of Abu Mansour (a local saint with a reputation for punishing swearers of false oaths) that they had no knowledge of the writers of the slogans. Certain notables refused to take the oath and confessed that they knew that the author of the writing was Abd al-Hamed Abu Fares, a notorious character who formerly was employed by both the Axis and Allied Intelligence Services and was later employed as an informer by the British Residency. (In February 1951 he applied for a position with the Consulate as an informer and was of course refused). Abu Fares is not a strong character and it seems generally incredible that he would have written the slogans on his own. The consensus of opinion is, therefore, that Abu Fares was paid for this job by someone probably in Derna who was opposed to the King and to Shaqlouf.

The most likely candidate as a sponsor for Abu Fares appears to be Abd al-Hamid Ben Halim. The Department will note from the CRD Report submitted on Ben Halim on July 1, 1951 that he is extremely anti-Western, anti-Government, and anti-Sanousi family and accepted King Idris only reluctantly.

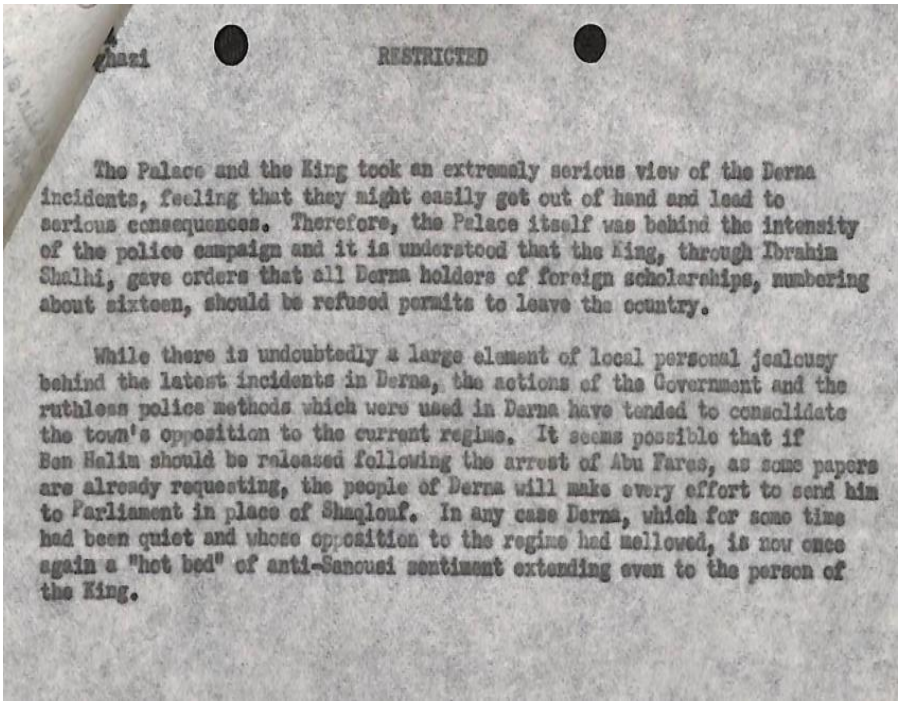

Ghazi RESTRICTED

The Palace and the King took an extremely serious view of the Derna incidents, feeling that they might easily get out of hand and lead to serious consequences. Therefore, the Palace itself was behind the intensity of the police campaign and it is understood that the King, through Ibrahim Shalhi, gave orders that all Derna holders of foreign scholarships, numbering about sixteen, should be refused permits to leave the country.

While there is undoubtedly a large element of local personal jealousy behind the latest incidents in Derna, the actions of the Government and the ruthless police methods which were used in Derna have tended to consolidate the town's opposition to the current regime. It seems possible that if Ben Halim should be released following the arrest of Abu Fares, as some papers are already requesting, the people of Derna will make every effort to send him to Parliament in place of Shaqlouf. In any case Derna, which for some time had been quiet and whose opposition to the regime had mellowed, is now once again a "hot bed" of anti-Sanousi sentiment extending even to the person of the King.

رسالة بتاريخ 4 يناير 1952 الي : مور القنصل االمريكي من: مروان عفيفي السكرتير العربي في القنصلية لغرض الحقيقي من زيارة شقلوف الى بنغازي